حول المسألة الكردية

(قانون إبعاد وتشتيت الأكراد)

حول المسألة الكردية 1

حول المسألة الكردية 2

الأمير جلادت بدرخان

حول المسألة الكردية

(قانون إبعاد وتشتيت الأكراد)

ترجمة:

دلاور زنكي

حول المسألة الكردية 3

حقوق الطبع والنشر محفوظة

تأليف: الأمير جلادت بدرخان

اسم الكتاب:

حول المسألة الكردية

(قانون ابعاد وتشتيت الأكراد)

ترجمة:

دلاور زنكي

الطبعة الأولى:

أربيل-جنوب كردستان ١٩٩٩م

من منشورات جريدة ميديا رقم (٥).

الطبعة الثانية:

لبنان-بيروت ٢٠١١م

مطبعة أميرال

الأمير جلادت عالي بدرخان

حول المسألة الكردية 5

"تخبرنا وكالات الأنباء والإذاعات وبشكل دوري أن الأتراك والفرس والعراقيين يطاردون جماعات الحدود المشتركة وأن محكمة الاستقلال التركية حكمت بالإعدام على عشرات المتمردين الأكراد ..الخ.

فإذاً هناك مسألة كردية، ما هي؟ وما أصلها؟

وما الهدف الذي يطمح إليه الزعماء الأكراد؟"

جريدة الشرق: ١/أيلول/١٩٣٤م.

من المؤكد أن هناك مسألة كردية وستستمر في الوجود ما دام في كوكبنا أكراد مستعبدون. إن القضية الكردية ليست حديثة العهد أبداً، فهي لم تبدأ من أمس أو من بضع سنوات، بل موجودة منذ قرون ولكن دون أن تجد حلاً. فلم يُعرف تاريخ هذه القضية حتى الآن إلا من قبل بعض الرجال الذين لهم إطلاع واسع

واختصاصيين بشؤون الشرق ومن بعض المسافرين الذين جابوا بلادنا. ونظراً للموقع الجغرافي لبلاد الأكراد، فإن هذه القضية لم يُتمكن من طرحها كقضية دولية بعد الحرب العالمية الأولى. هذه الحرب التي أدت إلى تمزيق السلطنة العثمانية، وأعطت في النتيجة فرصة لمختلف الجنسيات التي كانت تكّونها. حيث استطاعت الكثيرات منها أن تستفيد لتكوّن نفسها في دولٍ مستقلة وبما أن هدف هذا المقال هو نشر وتحليل قانون النفي الصادر في الخامس من أيار عام ١٩٣٢م، وأن الحكومة التركية تتوقف عن وضعه موضع التطبيق في القريب العاجل. لا بد أن نتحدث بإيجاز عن التطور التاريخي للقضية الكردية.

من جهة أخرى، ومنذ الهدنة حاولت منظمات مختلفة وشخصيات كردية أن تُعرف العالم بالقضية الوطنية الكردية وبمطالب الشعب الكردي عن طريق الكتب والمقالات المنشورة في الصحف بلغات مختلفة. إننا ننوي إذاً قبل الإطاحة بالموضوع الأساسي، أن نقول بضع كلمات فقط عن أصل القضية الكردية.

كانت بلاد الأكراد حتى الحرب العالمية الأولى مقسمة بصورة أساسية بين تركيا وإيران. أما عبارات (كردستان الجنوبية) و (كردستان الغربية) فقد استحدثت بعد الحرب، وهي التي أنشئت عن طريق انفصال هذه الدول عن السلطنة العثمانية، وكان أكراد القوقاز أيضاً تحت السيطرة الروسية قبل الحرب العالمية.

بالنتيجة يمكن ان ندرس ماضي القضية الكردية في عموم كردستان تركيا وإيران، كما نعلم جميعاً ان إيران التي كانت حتى هذه السنوات الأخيرة تغفو في سبات وعجز، لم تكن تملك القوات والوسائل لتفرض سلطتها على الأكراد وتقاوم ثورات أمرائهم، إن آخر إمارة كردستان إيران (أردلان) التي كانت قد هددت عرش شاهات طهران عدة مرات، لم يُتمكن من القضاء عليها إلا بالحيلة، من قبل أباطرة الفرس، ولكي يصلوا إلى ذلك، أبرم الشاهات علاقات التحالف مع أمراء أكراد أردلان.

وكانت أميرات بلاط طهران، أمهات أمراء أردلان ينفذن بإخلاص وبنجاح بالغ أوامر أبيهن الإمبراطوري في بلاط سيناندز، حتى دخول هؤلاء الأميرات بلاط أمراء أردلان فان

الأفيون الذي كان شائعاً جداً في بلاد فارس كبقية المشروبات الروحية، لم تكن معروفة للأمراء الأكراد، هذه المصاهرة أثرت حتى على عقيدة هؤلاء الأمراء الذين على الرغم من التعصب الديني في ذلك العصر وبخلاف انتمائهم للأكراد السنيين فإنهم اعتنقوا المذهب الشيعي، وهذا كثيراً ما أدى إلى فقدانهم هيبتهم وتأثيرهم مع أفكارهم وجهاً لوجه، وفي بلاد الفرس الحالية، وخاصة منذ قدوم الشاه البهلوي، فإنها لم تقم إلا بتقليد تركيا بلاد مصطفى كمال باشا. إن جميع زعماء أكراد كردستان إيران نفوا وحكم عليهم بالإقامة الجبرية الدائمة في العاصمة الفارسية، ففي كل مناسبة وفرصة، كانوا يحاولون نزع السلاح من السكان الأكراد ويمنعون كل منظمة كردية، اجتماعية كانت أم أدبية أو اقتصادية من القيام بنشاطها، ويمنعون دخول أشرطة كاسيت باللغة الكردية الأراضي الإيرانية وفي تركيا أيضاً، لئلا يقال (كردي) فأنهم يقولون (تركي الجبل) ويسمى الأكراد أيضاً في بلاد فارس بهذه الكلمات (الفرس الجبليون) فإيران التي لم تنتظم أمورها بعد مثل تركيا، لم تعتمد على جيشها الفتي، ولم تجرؤ على القيام بعمليات الإبعاد الجماعي والتعذيب مثلما تريد أن تعلل

بوجود مقاومة من جهة الأكراد، ومن ناحية أخرى بما أن قانون الإبعاد الذي نحن بصدده صدر في تركيا دون التركيز على تفاصيل أخرى، فلنعرض القضية الكردية مباشرة كما هي في كردستان الموجودة منذ قرون تحت الهيمنة التركية.

منذ بداية القرن السادس عشر، خضع الأمراء الأكراد دون حرب وطوعاً مع احتفاظهم بالحكم الذاتي، لاتفاق ثنائي مع سلطة السلاطين الأتراك، ففي عام ١٥١٤م وأثناء حرب السلطان التركي سليم الأول ضد شاه إيران، أجبر الأكراد بسبب الظروف على اتخاذ قرار، لاختيار إحدى الإمبراطورتين إما التركية أو الفارسية، على الرغم من أن كلتيهما تنتمي إلى الأسرة الآرية الكبرى وتنحدر من الأصل نفسه، فإن الأكراد والفرس لا يمكن لهم ان يتفقوا لأن الأكراد كانوا سنيين بينما الفرس كانوا شيعة، وكان الشعور الديني في ذلك العصر ولدى جميع الشعوب يفوق كل المشاعر الأخرى، وبالنتيجة قرر الأمراء الأكراد الانضمام إلى السلطان التركي سليم الأول، العاهل المسلم للطائفة السنية، لأن الشاه كان عاهلاً مسلماً للطائفة الشيعية.

فمنذ ذلك التاريخ ظهرت مسألة كردية في سجلات الإمبراطورية العثمانية، ولكن حسب تلك العصور ومفاهيمها الخاصة بها، فإننا نلاحظ فيها فروقات في الشكل والمضمون فيمثل هذا العصر تارة مظهراً إقطاعياً نموذجياً وتارة أخرى نرى فيه شكل الصراعات الطائفية وكذلك في مختلف عصور العثمنة والخلافة، أما مسألة الحنفية والشافعية فلم تتح لها الفرصة بإحداث ضجة كبيرة. ففي ذلك العصر كان المذهب الحنفي يمثل بلاد الأتراك بينما في الأناضول كان الأكراد وحدهم يمثلون المذهب الشافعي، بعد ذلك نجد مرحلة الثورات ضد السلطة التركية من قبل القبائل الكردية التي تستعيد حريتها شيئاً فشيئاً، وكذلك الاستغلال الرباني الذي يكون غالياً لهم كالحياة.

ان وجه المسألة الكردية اليوم هو وجه وطني بحق، إنه شكل من أشكال الطموح الذي يميز عصرنا هذا. وإن هذا الشكل ليس جديداً لدى الأكراد، ففي الأدب الكردي يبدأ منذ القرن السابع عشر، ويعتبر الشاعر الكردي العظيم أحمد الخاني المولود عام ١٠٦١هـ بحق الرسول الحقيقي للقومية الكردية، هذا الشاعر

الذي اغترق موضوع مؤلفه (مم وزين) من أسطورة قومية لا تتحدث إلا عن الأكراد وكردستان، شخصياته عبارة عن رموز، ويحدد الشخص الذي يرمز لكردستان بالسجن ويبين لرجاله ولأصدقائه الوسائل و الجهود التي تبذل لإنقاذه، ونعوذ هنا بطيب الخاطر إلى مؤلف دولي، إلى القاموس السياسي (الجزء الأول – ص١٢٠١-١٢٠٤) حيث يوجد مقال محرر من قبل المستشرق البارز السيد باسيل نيكيتين الذي يبين لنا ببضعة أسطر مراحل تطور القضية الكردية، (ومهما يكن فلا يجوز أن نشك من الآن فصاعداً أن مسألة كردية توجد ولها وجود خاص في المجال الدولي). وقبل الدخول في صميم موضوعنا، لنلخص بكلمات قليلة المراحل، الرئيسية للتطور الكردي، هذه المراحل المجهولة تماماً حتى في دواوين القنصليات حيث يميل المرء إلى تنقيب السجلات العائدة للعصر الذي لم تكن الكلمة الكردية فيه سوى نتيجة طبيعية للحركات الأرمنية الكبرى والجامعة الإسلامية. ويمكن ان نميز ثلاث فترات رئيسية في التاريخ الكردي الحديث:

١-الفترة التي لم ترض الإقطاع الكردي، وهو استياؤه مراراً ضمن نطاق الدولة العثمانية، حالة التبعية المجهزة لقيادة سليم الأول.

٢-في عام ١٨٤٧م بزوال آخر إمارة إقطاعية كردية لبوتان، القطيعة النهائية للتوازن السياسي المحفوظ حتى ذلك الوقت، بدأت سلسلة ثورات دموية ضد النظام والإقطاع الكردي وهي تعترض كل محاولة من جانب السلطات العثمانية بتحطيم كيانها. إن جامعة عبدالحميد الإسلامية والإصلاحات الدينية للشباب الأتراك لم تغير شيئاً من جوهر القضية الكردية.

٣-الحرب العالمية الأولى (الاتفاق الفرنسي- الروسي عام ١٩١٦) التي تبعتها تحولات إقليمية وقضائية لبعض أجزاء كردستان، وقدوم نخبة نشيطة لغاية جديدة ولدت في عقر دار الجمعيات الكردية، رسخت للحركة الكردية سمتها الحالية ووضعتها على خارطة كل الطموحات المشابهة التي يخبرنا بها تاريخ تحرر الشعوب منذ الثورة الفرنسية الكبرى، ولم تظهر الفترة الثالثة علناً إلا بعد التأسيس الثاني للدولة العثمانية خلال

حكم السلطان عبدالحميد الثاني عام ١٩٠٨م، في ذلك العصر بدأ بتنظيم الجمعيات الكردية في القسطنطينية كما في قلب كردستان، ولكن قلما استمرت حرية تنظيم الجمعيات في فترة تأسيس الدولة العثمانية.

والوحدويون الذين كانوا على جبال (روميلية) يجعلون الأئمة يعانقون الكهنة البلغاريين واليونانيين، ما لبثوا ان رفعوا القناع عن وجوههم وبينوا نياتهم، فشنوا هجومهم على كل من ليس تركي، وبتعصبهم الشوفيني القومي، حاربوا كل تنظيم غير تركي بالدم والحديد واستمرت هذه الحالة حتى هدنة عام ١٩١٨م.

وبهذه الهدنة بدأ عهد سلام جديد للأمم الصغيرة المضطهدة، وهذا ما كان يفكر فيه رجال الخير وحسن النيات.

ان جيش القوات المتحالفة التي كانت تناضل من أجل سلام وخير البشرية، ومن أجل تحرير الأمم الصغيرة المضطهدة،

كانت منتصرة تماماً لدرجة أنها لم ترد أبرام معاهدات ولكنها أرادت أن تفرض عقوداً ملزمة لطرف واحد من المغلوبين.

من جهة أخرى فإن هذه الحرب الفظيعة التي دامت أربعة أعوام، كبدت البشرية آلاما كانت عاقبتها وخيمة عليها، فأنشئت عصبة الأمم المؤلفة من قبل ممثلي الدول المتحضرة بقصد ضمان سلام وخير البشرية، وحينما كانت تقام هذه المنظمة بوعي إنساني كبير، كانت تعزم مبدئياً على تكليفها بشكل خاص بالدفاع عن حقوق الشعوب الصغيرة التي لم تكن لم تكن تملك مصائرها وكانت ضحايا التعذيب والتنكيل تحت سيطرة أمم أخرى.

في الواقع وحالما انتهت الحرب، كانت الدول المنتصرة قد أكدت عن طريق بيانات رسمية أنها لن تدع أي شعب تحت هيمنة أمم أخرى وأن جميع الشعوب من الآن فصاعداً هي سيدات مصائرها ولها حق تقرير المصير، ولكن مؤخراً، طبقت هذه التصريحات لا من أجل تنفيذ المبادئ السابقة الذكر بل لتضمن فقط للمنتصرين غنائم الحرب التي كانوا يطمعون بها

كأجر عن جهدهم المبذول خلال أربعة أعوام... ولم يكن يتقرر مصير الأمم المضطهدة إلا بموجب المصلحة السياسية والاستعمارية للدولة المنتصرة.

إن مصالح الدول المتحالفة في بداية الهدنة جعلتهم يهتمون وينشغلون بالأكراد، وأن ما ظهر في معاهدة (سيفر) موضوع كردستان، كما نعلم ان هذه المعاهدة لم تنفذ ابداً، ولكن فيما بعد وخاصة غداة التقارب الروسي-التركي الذي أثر كثيراً في سياسة الدول المتحالفة المتبعة في الشرق التي نتج عنها تغيير السياسة المذكورة بشكل كبير، أهمل الحلفاء القضية الكردية وتخلوا عن الأكراد بطموحهم القومي الذين بقوا عرضة لحكومة أنقرة التي لم تقم إلا بذبحهم بطريقة نظامية لأنها لم تسمح لهم بان يكونوا أكراداً بل أتراكاً.

في الواقع كانت تركيا تمارس منذ زمن طويل ولا سيما بعد النظام الدستوري الذي رممه الشباب الأتراك عام ١٩٠٨م، منهج القمع المنظم تجاه الشعب الكردي الذي لم يكن لها الحق حتى في غزوهم.

فحكومة أنقرة التي اعتبرت الإجراءات المتخذة حتى ذلك الوقت غير كافية لهذا الهدف، قررت ان تجهز بضربة واحدة،على الشعب الكردي بالقانون الذي نحن بصدده، وعلى وشك قبولها في عصبة الأمم منذ عامين، فقد أعدت ونشرت وحاولت ان تضع هذا القانون موضع التنفيذ، لتتمكن من تحدي المجلس العالي المكلف بالدفاع والحفاظ على مصالح الأقليات بصورة عامة، ومراقبة النظام الأقلي من شركائه، كما علمنا فيما سبق لحظة قبول تركيا في عصبة الأمم، لم يجد أي عضو من المجلس العالي وقتاً ملائماً للتمسك بالنظام الأقلي في تركيا، بما ان مصالح الدول الكبرى لم تكن تتطلب إزعاج جمهورية أنقرة بأية وسيلة كانت.

وكان الوحدويون قد أعدوا سابقاً خلال الحرب الكبرى قانوناً للإبعاد وقع من قبل الخليفة سلطان محمد رشاد الخامس مؤلفاً من عشرات المواد بقصد نفي الأكراد من بلاد أجدادهم.

أثناء الحرب المذكورة وبعد ان شرعت بإلغاء كل شعب (الأرمن)، قامت حكومة الاتحاد والترقي بتنفيذ أحكام القانون

المذكور سابقاً، وبمقتضى هذا القانون طرد الأكراد من منازلهم ووجهوا نحو الأقاليم التركية، وكان يجب ان يوزع هؤلاء الأكراد في القرى التركية بنسبة ٥% من عدد السكان الأتراك ويجب ان يستقر الوجهاء والرؤساء في المدن وتقطع كل علاقة بينهم وبين الأكراد الآخرين قطعاً نهائياً.

وكانت سجلات مديرية الهجرة في القسطنطينية تشير أن (٧٠٠.٠٠٠) كردي قد أبعدوا لكن الحكومة التركية وجدت نفسها في نهاية الحرب العالمية وحتى ختام معاهدة (لوزان) أنها في خطر، أن تفقد وجودها القومي، وهذا ما منعها من متابعة العمل الذي كانت بدأت به.

عدد هائل من الجماهير المنفية لم يقاوم أبداً هذا النفي وهو يجهل السبب الحقيقي والمشؤوم لهذا الإبعاد معتبراً إياه إجراء محتوماً لظروف الحرب، لقوا حتفهم جوعاً وبؤساً في الطريق وقتل قسم منهم من قبل الجندرمة، ولم يكن هناك إلا عدد قليل استطاع بعد الحرب العودة إلى بلادهم الأصلية، إلى كردستان.

خلال الهدنة، قام الأكراد بالإجراءات الضرورية أمام المؤتمرات الدولية للسلام للحصول على حقوقهم كبقية الشعوب الأخرى، ولكن جميع عملهم وصل وجهاً لوجه إلى المثقفين الذين نهضوا بهذا العبء، فحكمت عليهم الحكومة التركية بالإعدام بتهمة الخيانة العظمى، فأعدم عدد كبير منهم وتمكن الباقي من اللجوء إلى البلاد الأجنبية، إذا ضحايا آخرون للخيانية الأوروبية.

حينما نقول خيانة أوروبا لا نريد أبداً ان نقول إن المثقفين الأكراد على كره منهم كانوا قد دعوا من قبل دول الحلفاء لإعلان حقهم والقيام بما يلزم لإظهاره، من جهة أخرى وكما قلنا ذلك في البداية، بدأت القومية الكردية منذ أمد طويل، وظهرت المنظمات الكردية منذ عام ١٩٠٨م وتمكن خيانة أوروبا في الدول الأوروبية الكبرى، بعد أن وعدت الأكراد بإبراز حقهم فيما بعد وبلا ذمة، فقد أخضعتهم لأيدي جلاديهم مثلما فعلت للكثير من الأمم الصغيرة الأخرى.

في عام ١٩٢٥م وحينما شرع أكراد تركيا بالحصول على الحقوق المعلنة من قبل الدول المتحضرة فإن هذه المحاولة من

جهتهم خنقت في الدماء، ومن بين المقاتلين هناك الآلاف من النساء والأطفال الذين ذبحوا بلا شفقة، وظلت أوروبا المتحضرة سلبية وغير مبالية تماماً أمام هذه المجازر، حتى الحلفاء اظهروا موقفهم الحيادي الحذر إزاء تركيا، أنهم كانوا يسمحون للجيوش التركية ولذخيرتها باجتياز الأراضي الخاضعة لانتدابهم، وكذلك بإسراع وصولهم إلى أماكن الثورة وخنقها قبل ان تعم.

لا بد من القول هنا إن الزعماء الأكراد الثوريين كانوا يعتمدون كثيراً على التأخر الحاصل للجيوش التركية لعبور منطقة نهر الفرات ودخولهم مراكز كردستان، إلا أن العمل الذي قامت به هذه الجيوش، هو أنها نجحت في استخدام الخط الحديدي السوري، وهذا ما ابعد عنصراً أساسياً من عناصر نجاح الثورة.

فلنعد إلى موضوعنا الأساسي، إلى قانون الإبعاد، ننقله فيما يلي كما هو:

بموجب هذا القانون، يكلف وزير الداخلية بموازنة كثافة السكان بما انهم ينتمون إلى الثقافة التركية في تركيا، وحسب أحكام هذا القانون وطبقاً لبرنامج مقرر من مجلس الوزراء.

حسب الخارطة الملتقطة من قبل وزير الداخلية والمصدقة من قبل الوزراء، ستكون في تركيا أربع فئات لمناطق الإسكان:

المناطق رقم١: تحتوي على المناطق التي يريدون أن يزيدوا فيها كثافة السكان الذين لهم ثقافة تركية.

المناطق رقم٢: تحتوي على المناطق التي يريدون ان يقيموا فيها السكان الذين عليهم ان يندمجوا بالثقافة التركية.

المناطق رقم٣: تحتوي على الأراضي التي يمكن ان يقيم فيها المهاجرون ذوو الثقافة التركية بحرية ودون مساعدة السلطات.

المناطق رقم ٤: تحتوي على الأراضي التي يريدون إخلاءها وهي ممنوعة من أي إسكان لأسباب صحية ومادية وثقافية وسياسية وإستراتيجية وأمنية.

ويقبل الأشخاص والجماعات القادمة من البلاد الأجنبية بغية الإقامة في تركيا بقرار من وزير الداخلية طبقاً لأحكام هذا القانون وللقرارات المتخذة من قبل مجلس الوزراء.

أما الذين لا يقبلون: لا يقبل في تركيا الذين لا يحيون الثقافة التركية والمصابون بالسل والزهري في فترة العدوى والمصابون بالبرص وكذلك عائلاتهم والمحكوم عليهم بجرائم ليس لها صفة سياسية أو عسكرية والفوضويون والجواسيس والغجر وجميع الذين نفوا من البلاد.

يسمح لوزير الداخلية بتحويل قرى ذات سكان بدو أو حضر واقعة في مناطق حجرية وحراجية وفي أراضٍ قليلة الاتساع ومحرومة من وسائل العيش إلى أماكن تحتوي على الشروط

الصحية والحيوية، وتجميع القرى المكونة من منازل مبعثرة إلى مراكز مناسبة.

الأشخاص المشتبهون بالتجسس: لرئيس الوزراء الحق بقرار مجلس الوزراء بإقامة الغجر والبدو ذوي الجنسية التركية في القرى المسكونة من قبل سكان لهم ثقافة تركية وفي المدن بشرط ان لا يشكلوا تجمعات، وإبعاد الأشخاص المشتبهين بالتجسس عن الحدود ونفي الغجر والبدو المنتمين إلى جنسيات أجنبية إلى خارج الحدود القومية.

القبائل: لن يميز القانون أية شخصية اعتبارية للقبائل، وكل حق مكتسب في هذا المجال حتى ولو استند إلى براهين وقرارات ومستندات أخرى، سوف يلغى وسيلغى سلطان، وزعيم، وبيك، وآغا، وشيخ القبيلة وكذلك جميع أعضائها ومؤسساتها المبنية على أي مستند أو على العادات والتقاليد البالية.

جميع العقارات التي كانت معروفة بمقتضى أي عقد أو مستند سوف تمضي كاملة إلى ملكية الدولة قبل إصدار هذا القانون،

مثل ملكية الشخصيات الاعتبارية للقبائل المتمثلة برؤسائها وبيكواتها وآغواتها وشيوخها.

قبل القانون: سوف توزع هذه المساكن وتمنح بقرار مجلس الوزراء وقرارات الحكومة إلى المهاجرين والمزارعين الذين يحتاجون إلى أراضٍ، لوزير الداخلية السلطة بقرار مجلس الوزراء بتحويل وإسكان الأشخاص الذين كانوا رؤساء وبيكوات وآغوات وشيوخ قبائل في المناطق رقم (٢) قبل صدور هذا القانون، وكذلك الأشخاص المشتبهين بالتجسس قرب الحدود والأشخاص الذين لهم مراكز مسيطرة في الشرق بالإضافة إلى عائلاتهم.

الأشخاص الذين لغتهم ليست تركية: سوف يمنع الذين يتحدثون لغة أصلية أخرى بدلاً من التركية من ان يكونوا من جديد قرى أو أحياء وتجمعات حرفيين وموظفين أو تشكيل طبقات، أو القيام بعمل يتعلق بهم حصراً كبناء قرية أو حي أو تجمع مهني أو فرع عمل. وستكون لوزير الداخلية السلطة بقرار مجلس الوزراء بتشتيت التجمعات المذكورة حتى التي وجد منها

إلى الآن، ولن يستطيع الأجانب الإقامة في القرى، حيث ان عدد الأجانب المقيمين في البلدان الصغيرة والمدن لا يمكن ان يتجاوز ١٠% من مجموع السكان حسب سجلات البلدية.

يحتوي مشروع القانون على أحكام هامة تتعلق بإجراءات الأراضي والإعانات المالية للثقافة الشعبية المخصصة للسكان الموزعين في المناطق.

إعفاء الضرائب: إضافة إلى ذلك فإن بعض أنواع الإعفاءات مقبولة بشأن الضرائب، فالذين يسكنون في المناطق رقم (١) أو الذين وصلوا من بلدان أجنبية أو الذين هم من داخل البلاد ويحولون منها بصورة إجبارية أو بطيب إرادتهم، سيعفون من الضرائب ابتداءً من تاريخ تسجيلهم، إعفاء من السنة الأولى كاملة، والسنوات الثالثة والرابعة والخامسة سيدفعون نصف الضرائب المباشرة والإعانة النقدية، ولن يدفعوا رسوم تسجيل الأراضي التي ستوزع عليهم مجاناً، أما الإجراءات والشكليات المتعلقة بالسكن والتملك والتخمين والديون، فلا تدخل جميعها في هذا الحساب، وأما الذين سيسكنون في المناطق رقم (٢) ورقم

(٣)، سيعفون لعامين فقط من الضرائب المباشرة والإعانة النقدية. هذا النص من القانون الذي نقلناه حرفياً مدون بهذا الشكل والمصطلح نفسه للذين لا يعرفون الوضع الداخلي والعرفي في تركيا، وخاصة ان كانوا غير مطلعين على المسألة الكردية، فيمكن أن يأخذوا به كإجراء ثقافي مسالم تماماً ولا يهدف إلا دمج (أتراك الجبال) بالثقافة التركية.

سنحاول الدخول في الأهداف الحقيقية لهذا القانون وحل هذا اللغز المخفي تحت الستار العلمي للثقافة التركية، ولهذا العمل نبدأ بتحليل فئات المناطق الأربع.

١-**تحتوي مناطق رقم (١):** على تلك المناطق التي يريدون زيادة كثافة السكان فيها وأن يكونوا ذوي ثقافة تركية. من الواضح أنه يجب أن نبحث عن هذه المناطق في مقاطعة مأهولة بسكان آخرين غير الأتراك بعبارة أخرى، سنرغم بأن نقبل بان قسماً من الأتراك يجهلون لغتهم الأم (التركية). كاليوم ليست هناك لغة ألبانية أو عربية أو بلغارية في حدود الجمهورية التركية، ومن البين أن هذه المناطق لا توجد إلا في بلاد الأكراد.

في الواقع، أن الذين يعرفون اللغة التركية في كردستان هم أقلية، أو على الأصح فإن اللغة التركية كلغة رسمية لم تنتشر إلا في مدن محدودة لكردستان، ويكاد الشعب الكردي يجهل اللغة التركية تماماً.

المناطق رقم (١): كردستان:

٢-تحتوي مناطق رقم (٢): على تلك المناطق التي يريدون توطين السكان الذين يجب عليهم ان يندمجوا في الثقافة التركية. بما أن المرء لا يمكن ان يتصور انه يمكن دمج الأتراك في التركية من جديد، لذا فنحن مجبرون بالبحث عن هؤلاء السكان من بين غير الأتراك، إن تحليل المقال السابق يبين لنا أن هؤلاء السكان ليسوا إلا أكراداً، ومن الواضح انه علينا ان نبحث عن المناطق التي سينفى منها الأكراد خارج كردستان إلى مناطق يسكنها الأتراك لكي يندمجوا بالتركية في الواقع، إن هذه المناطق ليست إلا أقاليم الأناضول التركية وأقاليم أدرنة، واذا استطعنا ان نقول (المجامع اللغوية الطورانية) المحفوظة لنا لنتعلم اللغة التركية.

المناطق رقم (٢): تركيا العرقية:

٣-تحتوي مناطق رقم (٣): على الأراضي التي يمكن للمهاجرين ذوي الثقافة التركية الإقامة فيها دون مساعدة السلطات، وستنقل حكومة أنقرة بوسائلها الخاصة المهاجرين الأتراك إلى كردستان التي ستجلى منها الأكراد. وذلك بدفع نفقات الإسكان، وتتوقع الحكومة أنه على الرغم من وسائلها الخاصة، ستكون لكردستان مراكز شاغرة دوماً وبكرمٍ كبير تُفتح أبواب كردستان لأتراك العالم ويُفسح المجال لهم بالدخول بحرية شريطة أن يدفعوا النفقات.

المناطق رقم (٣):كردستان:

٤-تحتوي مناطق رقم (٤): على الأراضي التي يريدون اخلاءها التي تمنع من أي إسكان لأسباب صحية ومادية وثقافية وسياسية وإحصائية وأمنية، هذه الأراضي الحاوية على مناطق كردستان الوعرة، وبسبب الطقس، لا يمكن أن يعيش فيها إلا المواطنون الأصليون فقط، وستخلى أيضاً من الأكراد، أما

بالنسبة للمهاجرين الأتراك فأنهم سيجدون فيها مقبرتهم، وخلاصة القول، سيكون من المستحيل أن يسكن فيها أي إنسان كان.

المناطق رقم (٤): كردستان:

هذا التحليل للغز (الثقافة التركية) و (فئة المناطق) يثبت بوضوح أنه لا يقصد به إلا كردستان وأقاليم تركية.

في الواقع تحتوي مناطق (١-٣-٤) على الأراضي المأهولة بالسكان الذين لا ينتمون إلى الثقافة التركية، والمناطق رقم (٢) تحتوي على الأراضي المأهولة بالأتراك وواقعة في قارة آسيا وأوروبة، والمناطق (١-٣-٤) ستخلى من الأكراد، وفي المنطقتين (١-٣) سيسكن الأتراك بدلاً من الأكراد أما بالنسبة للمناطق (٤) فلن يبعد الأكراد منها، ولكن لن يسمح لأي شخص بالإقامة فيها تبقي مناطق رقم (٢) التي هي أقاليم تركيا، سوف يقيم فيها الأكراد. إننا نرى جيداً أن الحكومة التركية قسمت بهذه الطريقة البلاد إلى فئتين من المناطق وبذات وجهة النظر

الإدارية التي تبنتها بعد عام ١٩٢٥م، مناطق الشرق والغرب أو المناطق الكردية والتركية.

تمتد مناطق الشرق أو المنطقة الكردية من حدود إيران والقوقاز حتى جبال سيواس وإلى مناطق خربوت وملطية. والمنطقة الغربية هي التي تمتد من غرب المنطقة الأولى حتى أدرنة ويسكنها الأتراك.

وتكمن الفروقات الأساسية بين هاتين المنطقتين كما يلي:

تدار منطقة الشرق بطريقة خاصة، ولا يستطيع أي شخص حتى الرعايا الأتراك ان يمروا من الغرب إلى جحيم الشرق دون إذن من وزير الداخلية. والشرق دوماً في حالة حصار دائم يديره مفتش عام، والموظفون الصغار للإدارة المدنية لديهم السلطة بقتل الأكراد الذين يغادرون مدينة لأخرى بصفتهم مسجونين من قبل الجندرمة.

يجدر بنا ان نشير هنا بشأن الإجراءات الاستثنائية المتخذة في كردستان، ان المؤسسات الثقافية العامة في مناطق الشرق خلال

السنوات الأخيرة قد نقصت إلى الحد الأدنى، غداة ثورة عام ١٩٢٥م، تبنت حكومة أنقرة فيما يتعلق بالثقافة العامة، سياسة معاكسة تماماً لسياسة اليوم، فبعد الثورة المذكورة تبنت مبدأ زيادة عدد المدارس في كردستان لتضمن نشر اللغة التركية بين السكان الأكراد الذين تحتم عليهم الاندماج في التركية. ولكن الشباب الأكراد الذين كانوا يدرسون باللغة التركية ويتلقون تربية تركية بدلاً من متابعة الطريق الكبير (للطورانية) وبإنارة المعرفة التي وصلت إلى أيديهم، كانوا قد بدأوا بفحص أعماق ضميرهم القومي وأن يروا فيها حقائق كانت حتى الآن مجهولة للأكراد الأميين، ان حب الوطن والشهامة القومية هما نفسهما لجميع الأمم، وكان الشباب الأكراد يتعلمون في الكتب التركية انهم يجب ان يحبوا الوطن وأن يفتخروا بجنسية كانوا يحبونها لجميع الأمم، وكانوا يحبون الوطن الكردي ويفخرون بجنسيتهم، بالجنسية الكردية والانتماء الكردي.

وأمام هذا العمل غيرت حكومة أنقرة مخططها فوراً حول الثقافة العامة في كردستان، فحسب الإحصاءات الرسمية لوزارة

الثقافة العامة لأنقرة، بلغ عدد طلاب الأقاليم التركية حوالي ٣٣% من السكان. بينما لم يبلغ عدد طلاب الأقاليم الكردية سوى ٢.٥% ففي المناطق المذكورة آنفاً ستطبق إجراءات قمع الأكراد المتمثلة بالاندماج في الثقافة التركية. سينقل الأكراد من منطقة الشرق المذكورة ويوزعون بين الأتراك الذين يقطنون منطقة الغرب المذكورة، وفي الأماكن المتروكة التي شغرها الأكراد، فإن أتراك المنطقة الغربية أو الذين يأتون من البلاد الأجنبية[1] سيقيمون فيها.

كما رأينا سابقاً أن الأكراد سيبعدون عن المنطقة (٤) وهي إحدى الفئات الثلاث للمناطق المكونة في الشرق، في كردستان، ولكن لن يسمح لأحد بالإقامة في أماكنهم. ويذكر المشروع بعض الأسباب الصحية والسياسة لهذا المنع. ويجدر بنا أن نوضح هذه النقطة.

تحتوي المناطق (٤) على أراضٍ جبلية وصخرية التي من طبيعة بنيتها المادية لا تصلح للسكن إلا للذين ولدوا فيها. ففي

[1] يقصد بالأتراك المقيمون في اليونان.(المترجم)

الحالة التي يقيم الأتراك في هذه المناطق، فمن المؤكد أنهم عما قريب سيخسرون، فلا نستطيع اذا أن ننقل الأتراك إليها. لكن مع ذلك كان يجب إخلاء هذه المناطق الواقعة في كردستان لأنها مسكونة من قبل الأكراد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه أثناء العمليات العسكرية للجيوش التركية سيتكبد الأتراك خسائر فادحة جداً. ففي إحدى العمليات في آرارات عام ١٩٣٠م، بقي جيش مؤلف من أربعين ألف مقاتل، يقاتل أكثر من أربعة أشهر حفنة من الأكراد ولم يستطع الاستيلاء على المنطقة المتنازع عليها إلا بعد أن تأكد من وجود مؤازرة الفرس له، ومع ذلك فإن قسماً من الأكراد المطرودين من قمم جبال آرارات وصلوا إلى موقعهم القديم لأنه مع العواصف الثلجية الأولى، طُردت الجيوش التركية من مداخل الجبل.

يأمر قانون الإبعاد من جهة أخرى، بنزع ملكية الأموال والملكيات العقارية لهذا الشعب الذي حكم عليه بالإعدام وهو يتذرّع بإلغاء نظام القبائل وأجراء إصلاح فيها، ونظرة سريعة على ذلك تجعلنا ندرك ان الشخصية الاعتبارية التي يرغبون في

إزالتها من القبائل ليست إلا الملكية العامة لبعض الأبنية التي توجد في تشريعات الأمم المتحضرة، من الواضح أن هذا المشروع معدٌّ لضمان إلغاء شعب بأسره، ويبحث عن الوسائل التي لا تسمح له بالعيش وحتى لو كان مشتتاً في جماعات من (١٠ إلى١١) شخص وكانوا بعيدين عن تراث أجدادهم.

والجريمة الوحيدة لهذا الشعب البائس هو أنه آري –كردي والخطيئة الأصلية هي أنه آريّ وليس طورانياً.

أتخذ القانون جميع الإجراءات الضرورية لبلوغ الهدف المنشود فهو مثلاً يمنع الأكراد في المقطع المتعلق (بالذين لغتهم ليست تركية)، بأن يشكلوا أية تجمعات حتى لو قاموا بعمل مشترك في المناطق التركية التي أرغموا بالسكن فيها بعد هجرتهم الجماعية من مسقط رأسهم، من الواضح أن الناجين من الموت من الأكراد المبعدين بعدد كبير ومحدود والذين استطاعوا الوصول إلى مقصدهم، لن يتمكنوا من كسب معيشتهم إلا إذا قاموا بعمل جماعي، ولهذا القانون بعض الإجراءات التي لها تأثير رجعي مثل القانون الجزائي الذي ينقص العقوبة.

أحد هذه الإجراءات هو الذي يتعلق بمنع تشكيل قرى أو مشروع من جديد للذين لغتهم الأم ليست تركية، والذين كانوا موجودين قبل القانون سوف يبعدون و يشتتون.

هذا المقال مدرج في القانون لضمان تفريق المستعمرات الكردية الكبيرة الموجودة في قلب الأقاليم التركية مثل مستعمرة (خايمانا) وتجمعات قروية أخرى ومعسكرات أنشئت في مختلف الأقاليم التركية أثناء عمليات النفي السالفة.

بعد أن أتبعت حكومة أنقرة بهذه الطريقة كل الحالات الممكنة، اهتمت أيضاً بالأفراد الذين هم خارج هذه الحالات.

وبمقال خاص سن جريمة عامة يثبتها كدليل في عصر حيث بدأ الاعتراف يفقد قيمته في تشريعه بشأن البراهين الأكثر موضوعية والمنسوبة للناس كافة.

أشخاص مشتبهون بالتجسس:

لا يقصد بالذين يقومون بالتجسس أو بمن اقتنعوا بأنهم يقومون بالتجسس ولكن بالذين يشتبه بهم القيام به. ويمكن أن يشتبه بكل

الناس ما دام هذا الاشتباه ليس من الضروري أن يكون محقاً أو مدعماً بأي دليل.

يحتوي القسم الأخير من القانون على بعض الإعفاءات المتعلقة بالمهاجرين، المنافع للأتراك والمضار للأكراد. ومع ذلك فهنا نقطة تلفت الانتباه ويجدر بنا شرحها وهي ان الذين سيقطنون مناطق رقم (٢) والذين يسكنون مناطق (٣) يعاملون بالطريقة نفسها، ومناطق (٢) واقعة في المناطق التركية حيث سيجلى الأكراد إليها، توجد مناطق رقم (٣) في المناطق الكردية حيث سيقطن فيها الأتراك.

ماذا يمكن ان يكون سبب المعاملة نفسها تجاه الأتراك والأكراد؟ فلنشرح ذلك:

مناطق رقم (٣) هي التي للأكراد، فيها الحرية الكاملة بالإقامة فيها دون مؤازرة السلطات، ومن الطبيعي جداً أن أي تركي لا يريد بإرادته الشخصية مغادرة تراث أجداده ليذهب ويسكن في

هذه المناطق التي هي كردية بعيدة عن الأراضي التركية وذلك دون مساعدة السلطات.

لذلك فان السكان الأتراك الواهمين الجدد لدى المناطق التي تفرغ من الأتراك، يعاملون لسوء الحظ بمعاملة الأكراد نفسها.

نعتقد أن التفسيرات التي قدمناها بينت بما فيه الكفاية أهداف و غايات القانون الظريف لثقافة أنقرة التركية، ومن المفيد أن نتفحص أيضاً الحدث ما إذا كان هذا الإبعاد له حظوظ النجاح بموجب الوسائل المالية والمادية.

لنفتح الخريطة ونأخذ بعض المراكز بين كردستان والأقاليم التركية، فحسب الخط المستقيم وبحساب تقريبي للمسافات بين هذه المراكز نجدها هي:

جولميرغ- سميرن(١٥٥٠)كم، دياربكر –بروس (١١٥٠)كم، بايزيد – أدرنة (١٧٠٠)كم، خاربوت – كاليبولي (١٢٠٠)كم.

ونظراً لحوادث الأراضي وانحناءات الطرقات لأسباب اقتصادية وإدارية وأسباب أخرى، سنجد أن هذه المسافات

ستزداد بنسبة معينة، لنفرض أنها ازدادت بمقدار ربع المسافة، فتصبح الأرقام السابقة: (١٩٣٧-١٤٣٧-٢١٢٥-١٥٠٠) والوسط الحسابي لهذه المسافات الأربع هو (١٧٥٠)كم، يمثل هذا الرقم المسافة التقريبية التي يجب على كل كردي منفي إلى الأقاليم التركية أن يقطعها.

وحسب الإحصاءات الرسمية التركية، يبلغ مجموع سكان تركيا حوالي (١٤) مليون نسمة، فإذا اعتبرنا أن عدد السكان الأكراد من مجموع عدد السكان هو (٣) مليون نسمة: فإننا نعتقد ان لم نبالغ في ذلك الرقم، طالما إنه لدينا رقم الأشخاص الذين سينفون وسيرحلون لقطع مسافة ١٧٥٠كم فلنحاول إذاً إيجاد كمية المبلغ اللازم لتحقيق هذا الإجراء، اذا فرضنا ان انتقال كل كردي بما فيه التموين والسكن سيكلف ٥٠ سنتينا لكل (١) واحد كم، فأنه لقطع مسافة ١٧٥٠كم لكل منفي يجب ان ينفق ٨٧٥ فرنكاً.

ولنتوقع أن المبعدين الأكراد سيقطعون قسماً من هذه المسافة سيراً على الأقدام، وسيفترشون الأرض عدة مرات وفي الهواء

الطلق، وإنهم سينامون غالباً على نفقتهم الخاصة، فإننا سنطرح ربعاً من الرقم السابق أي إنقاص (٨٧٥) فرنكاً إلى (٦٥٦) فرنكاً، معتبرين أن الأطفال سينقلون ويأكلون بنفقات قليلة، نطرح أيضاً من العدد السابق (٥٦) فرنكاً وهذا ما يعطينا الرقم (٦٠٠) فرنك يضرب هذا الرقم بـ (٣) ثلاثة ملايين نسمة عدد المنفيين فيكون مجموع المصاريف (١.٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠) مليار فرنك.

ويجب أن نقبل كنفقات نقل أمتعة كل منفي لكل ١كم (٢٠) سنتياً، وهذا ما يعطي لمسافة ١٧٥٠كم ولثلاثة ملايين كردي، مبعد مجموع المصاريف (١.٥٠.٠٠٠.٠٠٠) مليار فرنك مجموع هذا الرقم مع نفقات المبعدين يمثل المبلغ التالي: (٢.٨٥٠.٠٠٠.٠٠٠) مليار فرنك.

هذا هو الرقم التقريبي المستند إلى الحد الأدنى من التخمينات لإخلاء كردستان، من الواضح أننا يجب أن نأخذ أيضاً بعين الاعتبار المصاريف الضرورية للسكن في كردستان من جديد من قبل مختلف المهاجرين الأتراك، بعبارة أخرى سوف نرغم

على القبول بأن حكومة أنقرة عزمت على ترك ثلث أراضيها شاغرة بدون سكان، وهذا أمر يصعب قبوله في العقل والمنطق انه في كردستان التي يسكنها القليل من السكان ينقل إليها سكان ذوو كثافة شديدة زائدة عن كردستان المبعدين منها ولكن لكي تبقى دوماً في الحد الأدنى نفترض أنهم سينقلون إلى كردستان سكاناً مساوين لعدد السكان المبعدين من الواضح أن نفقات هجرة الأتراك ستتجاوز كثيراً نفقات إبعاد الأكراد لأنهم لا يستطيعون ان يمارسوا الضغط نفسه على الأتراك الذين سيدعون لملء مقاطعات كردستان الواسعة، وعلى العكس فهم مجبرون على اقناع الأتراك بمغادرة مسقط رأسهم والانتقال إلى كردستان، من جهة أخرى ومن الواضح أنهم لا يستطيعون أن يدعوا هؤلاء المهاجرين يجلون دون مساعدة عبر سهول وجبال كردستان، وهم مجبرون بتزويدهم بوسائل الاستقرار وتأمين معيشتهم حتى اليوم الذي يصبحون فيه منتجين، وبعبارة أخرى قد لا يكون مصيرهم سوى الموت.

النتيجة، تعتبر نفقات هجرتهم ضعف نفقات إبعاد الأكراد فنجد أنها (٥.٧٠٠.٠٠٠.٠٠٠) مليار فرنك، نضيف هذا المبلغ إلى (٢.٨٥٠.٠٠٠.٠٠٠) مليار فرنك نفقات إبعاد الأكراد فنصل إلى الرقم (٨.٥٥٠.٠٠٠.٠٠٠) مليار فرنك.

وهو يمثل المبلغ الذي تحتاج إليه/حكومة أنقرة/ لتحقيق عملية استيطان الأتراك في بلاد الأكراد، لا يحتوي هذا المبلغ أبداً على مصاريف التنظيمات غير العادية التي ستحتاج إليها لإجراء العملية المذكورة، مثل مكاتب الإبعاد ورواتب الموظفين الذين سيعينون لهذه المكاتب، والحساب المدفوع لحرس الشرف الذين سيرافقون المبعدين وغيرهم، هذا الحساب البسيط يثبت بطريقة واضحة انه وإن لم يكن هذا المشروع يصدم بأي مانع آخر، ولم يقاوم الأكراد لإبعادهم وتهجيرهم، وإننا سنجد أتراكاً نازحين بإرادتهم إلى بلاد الأكراد، فإن المبلغ اللازم لإجراء هذه العملية يجعل المشروع متعذر التنفيذ، بما أنه من المحال أن نفترض أن الأكراد سيخضعون لهذا الإبعاد بسهولة حتى لو كانوا عزلاً من السلاح. وليس من المعقول ان نفكر في ان الأتراك سيخضعون

بطواعيتهم إلى مغادرة مسقط رأسهم ليسكنوا بلداً تصعب عليهم الحياة فيه لقساوة ظروفه المناخية. لنفرض ان الأكراد سيخضعون لإبعادهم كقطعان ماشية وديعة بين السهول والجبال والوديان دون مقاومة. من الضروري جداً ان نبحث لهم عن مقاطعات يستقرون فيها من جديد.

هل يمكن أن نعتبر الفلاح التركي الفقير من الأناضول الذي يؤمن لقمة عيشه البائسة بمحراثه، التي هي محتومة عليه، هل يمكن أن يرضى عن قدوم عنصر غريب يأتي ليشاطره خبزه؟.

أما بالنسبة للأتراك الذين سيأتون ليسكنوا في كردستان، من أين لهم أن يحصلوا على هؤلاء الناس؟.

لنأخذ بعين الاعتبار تتار (كريمة) و (دوبديما) و (أتراك) هل من الممكن أن يغادر هؤلاء الناس بلادهم ليهاجروا إلى مقاطعة لا تمنح لهم أية منفعة، حتى لو فعلوا ذلك، فهل يمكن أن يتحملوا مناخ كردستان؟.

إن التجربة التي تمت عام ١٩٠٢م لمغتربي (كريت) أثبتت جيداً أن مناخ كردستان القاسي لا يلائم إلا السكان الأصليين ولا يناسب الغرباء أبداً.

وكان مهاجرون كريت قد رفضوا مساعدة الحكومة لهم، وفضلوا الإقامة على نفقتهم الخاصة في الأناضول لئلا يجتازوا منطقة نهر الفرات إذا فرضنا للحظة ما انه في نية حكومة أنقرة إبعاد قسم من أتراك الأناضول وأدرنه إلى بلاد الأكراد، ولكن حتى هذا المشروع لا يمكن أن يقف على قدميه- إن هؤلاء الأتراك حضريون ليس منذ اليوم بل منذ مئات السنين وخلال رحيلهم من الشرق نحو الغرب، لم تكن كردستان أبداً محل إقامة لهم ولكنها فقط محطة مرور ولم يستقروا إلا بعد ان اجتازوا مياه الفرات.

إن التحليل الذي قمنا به والتفسيرات المذكورة أعلاه تصل بنا إلى نتيجة واضحة مبينة على بيان الأرقام.

إن عملية أعمار كردستان تحتاج إلى مبالغ طائلة جداً، مما يجعلها صعبة التحقيق والمنال ليس فقط لتركيا التي هي دوماً في عجز بميزانيتها، بل لدول لها ميزانيات أكثر انتظاماً وأكبر قوة.

حتى لو فرضنا للحظة أننا نستطيع الحصول على هذه المبالغ، فمع ذلك لا يكون للعملية أي حظ في التنفيذ. لأننا بحاجة إلى المكان الشاغر لنفرّغ محتوى كردستان.

لقد بحثنا عن هذا الموضع في كل مكان فلم نعثر عليه أبداً. من جهة أخرى، وجدنا أيضاً أنه لكي نملأ كردستان الشاغرة يجب ان نحصل على المواد الجاهزة. بحثنا عن هذه المواد فلم نجد منها شيئاً.

النتيجة نحن مجبرون بأن نحكم بعقلٍ واعٍ أن هذا القانون لا يمكن تطبيقه، وأن مصير الأكراد المبعدين مقدّر بسهولة. نحن لا نشك أن مسؤولي أنقرة لا يجهلون تماماً أن هذا القانون لا يمكن تطبيقه كما هو. اذاً لماذا وضع وصدر هذا القانون؟ لكي نبرّر فقط الأعمال الفظيعة الدائمة التي تتم في كردستان، فمن المؤكد

أن هذا القانون لا يمكن أن يبرر هذه الأعمال الوحشية حتى أمام عيون مشرّعيه وعيون الذين يهتمون إلى الآن بحماية تركيا مصطفى كمال باشا.

لقد قلنا إن القانون صدر في الخامس من أيار عام ١٩٣٢م، وبعد قليل من صدوره، بدأ هيجان عنيف في كردستان وخشيت الحكومة من ثورة كردية جديدة، فعمدت إلى أن تهدّيء الرأي العام . وبما أنها لم تكن تستطيع أن تنفي ما قالته في القانون لم تعط أي تصريح رسمي، ولكنه أشيع بين السكان أن هذا القانون لم يكن إلا مشروعاً قيد الدراسة وأن تنفيذه نوقش ليتم بعد عشر سنوات. ولكنها استمرت في نزع السلاح من السكان، لأن الأكراد نظراً للخطر الذي كانوا يعيشون فيه ليلاً ونهاراً، باعوا كل شيء ليتسلحوا ويدافعوا عن أنفسهم ضد عمليات العدوان التي كانوا هم المستهدفين فيها من قبل السلطات التركية.

ننقل هنا ملخصاً لبعض مقاطع بعنوان (مقاومة الأكراد لقانون الإبعاد).

ظهر في جريدة عربية من دمشق (جريدة القبس) في آب عام ١٩٣٤م، التي تنشر الحوادث الأخيرة المتعلقة بالقضية الكردية في الجمهورية التركية.

"منذ ثلاثة أعوام أصدرت الحكومة التركية قانوناً لإبعاد الأكراد من الولايات الشرقية إلى الأناضول وأدرنه وإحلال أتراك البلقان مكانهم. وحتى الآن لم يطبق هذا القانون. وبمناسبة زيارة شاه إيران لأنقرة، تفاهمت الحكومتان حول القضية الكردية الموجودة في تركيا وإيران في آن واحد".

وبعد هذا التفاهم وجدت حكومة أنقرة اللحظة المناسبة للوصول إلى تنفيذ القانون. ولكي تمنع كل مساعدة للأكراد الذين أرادوا الفرار إلى النفي، اتفقت في الوقت نفسه مع الفرنسيين والانكليز لإغلاق الحدود السورية والعراقية في وجه اللاجئين الأكراد الذين أرادوا الدخول عبرها وذلك بمساعدة الجيش. بعد ان تأكدت حكومة أنقرة من مساعدة الدول المجاورة، بدأت تعمل في منطقة (بوتان) وهي مقاطعة جبلية تقع جنوب شرقي تركيا ومتاخمة لسوريا والعراق وإيران، التي –أثناء العمليات التي

تمت على نطاق واسع- كانت قابلة بأن تكون ملجأ ونقطة مقاومة للأكراد والفارين من العمليات القائمة في المناطق الشمالية.

وهكذا فقد أخلت أنقرة مقاطعة ووضعتها تحت تصرفها، هذه المقاطعة التي كان يمكن أن تقدم مصالح إستراتيجية للأكراد. وفي الوقت نفسه الذي أرغموا فيه السكان على الاستعداد للنفي، كانت الجيوش التركية قد تركزت مسبقاً في جزيرة بوتان (ابن عمر) وتحتل مركز (شرنخ)، ولم يجد الأكراد أمام أمر السلطات أية وسيلة إلا اللجوء إلى الجبال وإلى القرى الصيفية الصغيرة وانتظار مصيرهم.

وانتقل كنعان باشا قائد فيلق دياربكر، إلى شرنخ واستلم قيادة العمليات. وعندما وجد القائد أن الأكراد لدى لجوئهم إلى الجبال استطاعوا الهروب من جيوشه، استقدم من الجزيرة المدافع التي كانت قد أحضرت إلى هذا الموضع وقصفت ملاجئ الأكراد. ففي قضاء نهر دجلة في سوريا المتاخمة لمقاطعة بوتان وخاصة خلال الليل كانت أصوات طلقات المدافع والرشاشات تسمع من بعيد، وأسراب من الطائرات شاركت في تدمير القرى، واستمر

ذلك أربعة أو خمسة أيام، وبعد عملية القصف، تلقى المشاة أمر تمشيط المنطقة. عند ذلك بدأ الأكراد بالالتحام مباشرة مع الجيوش التركية. لذا فالأكراد الذين قرروا الموت وفي مسقط رأسهم بدلاً من أن يخسروا في مسافة آلاف الكيلومترات، كانوا يناضلون بعنف واستطاعوا أن يأسروا سريتين من المشاة الأتراك وهذا ما زودهم بالسلاح والذخيرة ليتابعوا الدفاع عن حياتهم.

حينما رأت القبائل المجاورة الخطر المداهم، قررت مؤازرة مواطنيها وجاءت لنجدتهم.

مرة أخرى وفي ١٥ آب عام ١٩٣٤م، وقع اشتباك بين الجيوش التركية والأكراد المعنيين بالإبعاد. وبما أن أرض المعركة كانت صخرية ووعرة ولا تتناسب مع مناورات الجيوش المنتظمة، فقد تكبد الأتراك خسائر فادحة، وخلفوا كمية كبيرة من العتاد الحربي ووقعت في أيدي الأكراد.

إن الأحداث التي جرت في كردستان ليست (ثورة) كما تدعي بعض الصحف، بل هي مقاومة من جانب الأكراد ضد السلطات التركية التي تريد إبعادهم من مسقط رأسهم نحو الغرب.

إن الجملة الأخيرة من مقال صحيفة (القبس) تعطينا الفرصة بأن نقول بضع كلمات بشأن الثورات الكردية المزعومة التي تود بعض الصحف ذكرها من وقت لآخر.

لقد حدثت في كردستان ثورات وانتفاضات شعبية وحروب، ومن المؤكد أنها ستحدث مستقبلاً ما دام الأكراد لن يستطيعوا أن يضمنوا لأنفسهم وجوداً قومياً. ولكن ما تنشره الصحف غير الواقع، فهي ليست ثورات منظمة من قبل الزعماء الأكراد. وهؤلاء ليسوا إلا أدوات المقاومة والدفاع ضد سلطة تحرص على ذبح رعاياها دون تردد.

إن ما يفسر قوانين الطبيعة بالشكل حق وحب الحياة وإن ما يعرف القوانين الجزائية هو الدفاع الشرعي.

إن الزعماء الأكراد الحقيقيين الذين قرروا إراقة دماءهم ودماء أمتهم من أجل سلامة وطنهم، هم غيارى على كل قطرة من هذه الدماء، تسيل دون أن تأتي المناسبة. ولن نسكب الدم إذا لم يكن فيه الغذاء لحياة الأمة الكردية.

من جهة أخرى، فإن الحالة المعاكسة لن تفيد ولا تناسب إلا أنقرة التي تبحث عن فرص لإراقة الدم الكردي.

من المفهوم جيداً أنه من مصلحة حكومة أنقرة أن تبحث لإعطاء شكل الثورة لهذه الأحداث أحياناً، ولكي نبرز أعمالهم الوحشية، سأذكر هنا قسماً من رسالة تلقيتها من داخل البلاد مؤرخة في ١٨/أيلول/عام١٩٣٤م، لكي أتمكن من إعطاء فكرة بشأن هذه الثورات.

"مفرزة عسكرية مؤلفة من (٢٠) جندياً كانت قد ذهبت إلى منزل إبراهيم آغا وهو ابن عم محمد علي يونس، بحجة البحث عن السلاح وذلك منذ بضعة أيام، وحينما رأى صاحب الدار أن المفرزة وصلت إلى داره، حاول مغادرة المنزل والذهاب إلى

بيت أحد الجيران ليختبئ فيه، فأطلق الجنود النار عليه واردوه قتيلاً، فهرع رجلان من خدمه على الفور إلى مكان الحادث، ولكنهما جلدا بالسياط. وعندما تلقى الخبر أهالي وأقارب القتيل، وشاهدوا الخطر المحدق بهم، تسلّحوا وحاولوا مغادرة القرية. وبدأت المفرزة بمطاردتهم وإطلاق النار عليهم.

قام الأكراد بهجوم مضاد وقتلوا عريفاً وجنديين. ثم وصلوا إلى الجبال، وعلمت السلطات بالخبر. فأرسلت مفارز أخرى".

هذا هو ما يسمى بثورات كردية، ويتهم الزعماء الأكراد بأنهم سببوا تراجع مواطنيهم. لنعد إلى لازمة موضوعنا. بعد أحداث بوتان، لا نعرف بالضبط لماذا عاد قائد الفيلق فجأة إلى دياربكر وتوقفت العمليات.

وبشكل عام، فإن السكان العزل من السلاح والنساء والشيوخ والأطفال يتحملون بشكل خاص نتيجة هذه العمليات المشؤومة. وفي ليلة ٢٦/٢٧/أيلول، أوقف اثنان وثلاثون رجلاً من وجهاء مقاطعة بوتان، ومنعوا من مخالطة غيرهم، حتى أنه لم يسمح لهم

ان يقولوا كلمة أخيرة لذويهم الأكثر قرباً لهم. وفي الليلة نفسها، وجه هؤلاء الوجاء نحو دياربكر. وحسب المعلومات التي وردتنا من مختلف مواقع بوتان، فقد أوقف عشرات الأكراد وأرسلوا نحو الشرق بتهمة تهييج المشاعر القومية للسكان وهم يغنون الملاحم والأغاني البطولية للزعماء الأكراد الثوريين الذين سقطوا في ساحات الشرف.

بعد أن وصل وجهاء بوتان إلى دياربكر، أطلق سراحهم فوراً وفي اليوم التالي دعاهم كنعان باشا إلى مجلس دياربكر العسكري في الساعة الخامسة، واستقبلهم بلطف كأصدقاء قدامى. وعندما وجد قائد الفيلق انه من الضروري ان يكون ألطف من ذلك دعا ضيوفه إلى سينما عائلات الضباط. وفي اليوم التالي وصل المنفيون إلى محل إقامتهم دون انتظار ولائم أخرى، بعد أن شكروا مستضيفهم المحبوب.

ما الذي جرى في غضون ذلك ليجبر السلطات على هذا التغيير المفاجئ في موقفها. إنه خطر مقاومة مسلحة وثورة. إن

نبأ إبعاد هؤلاء الوجهاء الذين عبروا قسماً كبيراً من كردستان ليصلوا إلى دياربكر، عرف في كل البلاد على الفور.

وبدأ الرأي العام يهيج ويتحدث الناس عن أشياء خطيرة جداً وعن الاستعداد للمقاومة وبيع أرواحهم رخيصة في سبيل الواجب القومي.

على الرغم من نزع السلاح المطبّق منذ سنوات، وحينما خشيت حكومة أنقرة من التسبب في مقاومة مسلحة، فضلت الاقتناع بما لها من ضحايا جدد في بوتان وأمرت بإرجاع سكان الجزيرة إلى ديارهم. وهكذا يبدو كيف تنفذ حكومة أنقرة قانون الإبعاد المتعذر تنفيذه. فهي تهاجم المقاطعات الكردية من وقت لآخر.

من الواضح أنه لن يتسنى أبداً لحكومة أنقرة استئصال الأمة الكردية. حتى ولو استمرت عبوديتها عدة سنوات أخرى. ومن أجل سعادة مسؤولي أنقرة فان لحرابهم دوماً لحماً بشرياً طرياً

من بين السكان غير المقاتلين ليستحموا في دماء الأكراد الأبرياء.

بعد كل ما عرضناه هنا، نجد بكل وضوح، ان قانون الإبعاد ليس إلا حجة جديدة تشكل وسائل جديدة لمسؤولي أنقرة لاضطهاد الأمة الكردية. في عصر نجد فيه ان الحيوانات محمية من جميع أشكال العدوان والمجازر.

أما بالنسبة للهدف الذي ينشده الزعماء الأكراد فهو بسيط جداً ومتواضع، ألا هو ضمان وجود قومي لشعبهم بعيداً عن أي عدوان: إن الزعماء الأكراد المطاردين في كل مكان، ربما كانوا في ضيق ولكنهم غير يائسين ابداً. إنهم متواضعون يدركون ما يريدون، حازمون بالحصول عليه. وهم يذرفون الدموع على شهداء امتهم ومقتنعون أن "الحقيقة تمضي ولا يمكن لأي شيء أن يوقفها".

لكي ننهي الكلام، نأخذ الأسطر الأخيرة من مقال القاموس الدبلوماسي كآخر جملة لنا، تفسر يقين السيد "باسل نيكيتين" بشأن القضية الكردية.

في ختام هذه اللمحة الموجزة، نبين يقيننا الأكيد أنه "أياً كانت الأقدار المواجهة للقضية الكردية، فإنه من الناحية الأخلاقية لا يُسمح للضمير الدولي أن يجهل سمتها الحقيقية، ومن الناحية القضائية، ليس من الممكن تشويه هذه القضية وتوجيهها نحو حل جدير حقاً بمفاهيم تشكل تراث البشرية المعاصرة".

حررت في ١٥/تشرين الأول/١٩٣٤م.

هراكول آزيزان

الهوامش:

١-انعقد مؤتمر سيفر في ١٢/آب/١٩٢٠م، واليكم النص الكامل للمواد المتعلقة بكردستان:

المادة رقم (٦٢):

على اللجنة الثلاثية التي ستزور اسطنبول، والمؤلفة من عضوية ممثلي الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية، خلال ستة أشهر بدءاً من سريان مفعول هذه الاتفاقية، التحضير لتأسيس حكم ذاتي للمناطق ذات الأغلبية الكردية، والتي تمتد من شرق الفرات إلى الحدود الجنوبية لأرمينيا، والتي يجب أن تسوى فيما بعد مع شمال الحدود السورية- التركية، وما بين النهرين طبقاً للوصف الوارد في البند (٢٧)، الفقرة الثانية والثالثة، وفي حال عدم توافر اتفاق بالاجتماع بخصوص اية مسألة بين الأعضاء، سوف ترفع الأخيرة من قبل أعضاء اللجنة لحكوماتهم التي يمثلونها، ويجب أن يحتوي المشروع على ضمانات كافية لحقوق الآشوريين وغيرهم من الأقليات العرقية،

والطوائف الدينية، داخل هذه المناطق- ولهذا الهدف، على اللجنة التي ستضم ممثلي بريطانيا وفرنسا وايطاليا، ممثلين عن الفرس والأكراد، زيارة الأماكن عند اللزوم، وإقرار التعديلات الضرورية على الحدود التركية في المناطق التي تلامس حدود إيران- حسب بنود الاتفاقية الحالية.

المادة رقم (٦٣):

تلتزم الحكومة العثمانية من الآن فصاعداً بالاعتراف وبتطبيق مقررات كلتا اللجنتين المنبثقتين حسب المادة (٦٢)، خلال ثلاثة أشهر من وقت إبلاغها الذي يجب أن يتم بالضرورة.

المادة رقم (٦٤):

في حال لجوء السكان الأكراد المشار إلى مناطقهم في المادة (٦٢) من هذه الاتفاقية، في فترة سنة منذ سريان مفعول الاتفاقية، إلى مجلس عصبة الأمم، مشيرين إلى أن غالبية سكان هذه المناطق ترغب بالاستقلال من تركيا، وإذا وجد المجلس وقتها بأن السكان مؤهلون لهذا الاستقلال فإنه سيقترح منحه لهم،

وعندئذٍ تلتزم تركيا اعتباراً من ذلك التاريخ، بالتقيد بهذا الاقتراح، وبالتخلي عن اية حقوق وامتيازات لها في هذه المناطق، وتكون تفاصيل إجراءات التخلي هذه، مادة لمعاهدة خاصة بين دول الحلفاء الأساسية وتركيا، وإذا طبق هذا التخلي في الواقع ولم تقدم دول الحلفاء العظمى الأساسية أية اعتراضات ضد إلحاق الأكراد، القاطنين في ذلك القسم من كردستان، الذي يدخل حتى الآن ضمن ولاية الموصل، فلا مانع من إلحاقهم بهذه الدولة الكردية المستقلة. (المترجم).

٢- لوزان٢٣/تموز/١٩٢٣م.

-البند ٣٨- تتعهد الحكومة التركية بتأمين الدفاع الكلي والناجز عن حياة وحرية المواطنين، بغض النظر عن الأصل والقومية واللغة والعنصر أو الدين.

-البند ٣٩- لن توضع أية قيود في وجه أي مواطن تركي، بخصوص التداول الحر لأية لغة كانت، سواء كانت في العلاقات

الخاصة أم التجارية، أو في مجال الدين والإعلام أو مختلف النتاجات المطبوعة، أم في الاجتماعات العامة.... (المترجم).

٣- **هراكول آزيزان**: لقب من ألقاب الأمير جلادت عالي بدرخان. (المترجم).

*من منشورات جريدة ميديا رقم (٥). أربيل- جنوب كردستان ١٩٩٩م.